الرياضية

لآخر أخبار الرياضة المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Sports

الهيئة أنجزت أعمال الصيانة لستاد الصداقة والسلام

انتهت الهيئة العامة للشباب والرياضة من اجراء اعمال الصيانة المطلوبة لستاد الصداقة والسلام بالكامل، حيث يجري تسليمه لإدارة نادي كاظمة خلال اليومين المقبلين وأنجزت ادارة الانشاءات والصيانة مجموعة من الاعمال على ملحقات الستاد ومنها اعادة تأهيل غرف تبديل اللاعبين. كما أنشأت غرفة خاصة لفحص المنشطات وتم اعادة تأهيل الانارة مجددا وفق المواصفات والمعايير الدولية واجراء أعمال الاصلاح والصيانة للمقصورة الرئيسية للستاد كما تمت إعادة رش المدرجات بالأصباغ اللازمة، وجرى اسناد عمليات الغسيل والتنظيف لإحدى الشركات المتخصصة. ومن المتوقع ان يتم التنسيق بين النادي والاتحاد حول التقارير الفنية بأعمال الصيانة تمهيدا لاعتماد الستاد من الناحية الفنية.

مبارك الخالدي

الشحومي: من تجاهل اختيار الغربللي لمنتخب اليد لا يفقه شيئاً

أحمد الشحومي

أبدى رئيس نادي القرين السابق أحمد الشحومي استغرابه من عدم اختيار اللاعب خالد الغربللي لتمثيل منتخب اليد، وهو ما اعتبره محل إثارة واستغراب، حيث لا يوجد سبب منطقي لتجاهله رغم جاهزيته. وقال الشحومي في تصريح صحافي رداً على عدم اختيار خالد الغربللي لأزرق اليد إن عدم اختياره ينم على أن من يقف وراء اختيارات التشكيلة، إما أنه لا يفقه شيئا في كرة اليد، أو انه مريض نفسيا. وأضاف: يعتبر خالد الغربللي لاعبا فذا ومن الطراز النادر في لعبة كرة اليد فهو وشقيقيه محمد وعبدالله هامات عالية على مستوى اللعبة ولا يمكن القبول بعدم اختياره للمنتخب، فهم يستحقون الانضمام إلى تشكيلة نجوم آسيا نظرا لما يتميزون به من مقومات اللاعبين الكبار في اللعبة.

وعبر الشحومي عن رفضه الاحتكام إلى الأهواء الشخصية والمصالح الضيقة في عدم اختيار خالد الغربللي لمنتخب اليد، داعيا إلى النظر لمصلحة الكويت العليا في اختيار منتخب يضم أفضل الأسماء لتحقيق أفضل النتائج ورفع اسم البلد عاليا في المحافل الرياضية. وختم الشحومي تصريحه برسالة وجهها إلى اللاعب المتميز خالد الغربللي قائلا: ستعود يا خالد وسيرحلون بإذن الله عندما تزول هذه السحابة التي تغطي سماء كرة اليد.

الغربللي يعتزل دوليا

أقسم اللاعب خالد الغربللي على عدم المشاركة مجددا مع أزرق اليد وذلك لعدم استدعائه للمرة الثالثة للمنتخب الوطني، وذلك في تغريده قام بنشرها في حسابه الشخصي على «تويتر» قائلا: «الثالثة ثابتة وأقسم بأنني لن أمثل المنتخب وأعلن اعتزالي اللعب دوليا» .

الغربللي يعتزل اللعب دوليا

إيقاف دولي متوقع لمشاركات «الأزرق» والأندية الرياضية

حل أزمة «اليد» بتطبيق القانون

تطبيق القانون سيمنع تعليق النشاط دوليا

الشيخ أحمد المنصور

النظام الأساسي أشهر في سبتمبر 2014 واعتمد محلياً ودولياً

ويت اليوم العدد 1202 السنة العشرون - ١ الأحد 26 ذو القعدة 1435هـ - 21/ 9/ 2014م

الهيئة العامة للشباب والرياضة

قرار بشأن إشهار النظام الأساسي للإتحاد الكويتي لكرة اليد

بعد الإطلاع على :
- المرسوم بالقانون رقم (42) لسنة 1978 بشأن الهيئات الرياضية والقوانين المعدلة له .
- المرسوم بالقانون رقم (43) لسنة 1992 بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة .
- القانون رقم (5) لسنة 2007 ، في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية .
- المرسوم رقم (79) لسنة 2014 بشأن تعيين الشيخ/ أحمد منصور الأحمد الجابر الصباح مديراً عاماً للهيئة العامة للشباب والرياضة بالدرجة الممتازة .
- محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للإتحاد الكويتي لكرة اليد المنعقد بجلسة الإثنين الموافق 25/ 11/ 2013 بإعتماد النظام الأساسي للإتحاد .
- كتاب الاتحاد الدولي لكرة اليد رقم (110) المؤرخ 28/ 4/ 2014 والمذيل بتوقيع السيدة/ آمال خليفة ، مدير عام الإتحاد الدولي لكرة اليد ، بإعتماد النظام الأساسي للإتحاد الكويتي لكرة اليد .
- قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة المنعقد في إجتماعه (السابع عشر) المنعقد بجلسة الأربعاء الموافق 3/ 9/ 2014 بالموافقة على إشهار النظام الأساسي للإتحاد الكويتي لكرة اليد .
- وعلى القرار الوزاري رقم (52) لسنة 2014 بشأن تكليفنا مؤقتاً للقيام بأعمال السيد/ رئيس مجلس الإدارة - المدير العام .
- ومراعاة لمصالح العام .

- قـــرر -

مادة (1)

إشهار النظام الأساسي للإتحاد الكويتي لكرة اليد (المرفق) والمعتمد من الاتحاد الدولي لكرة اليد .

مادة (2)

يُنشر هذا القرار والنظام الأساسي المرفق به في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

المدير العام بالإنابة
د . حمود فليطح الشمري

صدر في : 23 ذي القعدة 1435هـ
الموافق : 18 سبتمبر 2014م

الإتحاد الكويتي لكرة اليد
Kuwait Handball Association

عضو الإتحاد الدولي
IHF Member

النظام الأساسي للإتحاد الكويتي لكرة اليد

التعريفـــات :

في تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بالمصطلحات المدرجة أدناه المعاني الواردة قرين كل منها :-

1 - الإتحـــاد : الإتحاد الكويتي لكرة اليد - عضو الإتحاد الدولي لكرة اليد
2 - الإتحاد الدولي : الإتحاد الدولي لكرة اليد
3 - الإتحاد الآسيوي : الإتحاد الآسيوي لكرة اليد
4 - اللجنة الأولمبية : اللجنة الأولمبية الكويتية
5 - الهيئـــة : الهيئة العامة للشباب والرياضة بدولة الكويت
6 - الأندية الرياضية : هم أعضاء الإتحاد الكويتي لكـــرة اليـــد والمعترف بهـــم في دولـــة الكويت ويعتبرون أعضاء بالإتحاديـــن الدولي والآســـيوي لكرة اليد ويتطبق عليهم لوائح وقرارات تلك الإتحادات .
7 - الإداريـــون : هم جميـــع أعضـــاء مجـــلس إدارة الإتحـــاد ومسئولي اللجان ومدراء ومشرفي المنتخبات والمدربين والحكام والمراقبين و المسئولين عن الفعلية في الأندية الرياضية .
8 - اللاعبـــون : هم اللاعبـــون المـــقيدون في سجلات الإتحـــاد ، ويضع مجلس الإدارة قواعد تنظيم أوضاعهـــم وشروط انتقالاتهم وفقـــاً لقواعـــد الإتحاد الدولي .
9 - الجمعية العمومية : هي السلطة العليـــا والهيئة التشريعيـــة العليـــا في الإتحـــاد ، وتتكـــون من الأندية الرياضية أعضاء الإتحاد المشتركين مشاركة فعلية في مرحلتين سنويتين من المسابقات الرسمية التي ينظمها الإتحاد
10 - مجلس الإدارة : هو الجهـــة المســـئولـــة عن إدارة شئـــون الإتحـــاد من كافة النواحـــي الإدارية والمالية والتنظيمية والفنية .
11 - اللعبـــة : هي لعبـــة كـــرة اليـــد التي يتم تنظيمهـــا والتحكيـــم فيها طبقا لقوانين الإتحاد الدولي .
12 - المحاكم العادية : هي محاكـــم الـــدولـــة التي تفصل في المنازعات القضائية المختلفـــة ولا يجوز للإتحاد أو أعضائه اللجوء اليها للفصل في أي منازعات تنشأ فيما بينهم .
13 - هيئة التحكيم : هي هيئـــة تحكيـــم منشأة وفقـــاً للمادة 28 من المرســـوم بقانون رقم 26 لسنة 2012 في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقانون رقم 5 لسنة 2007 في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية ، وتختص دون غيرها بالفصل في المنازعات المتعلقة بالأنشطة الرياضية والتي يتفق ذوو الشأن على عرضها عليها سواء كانت هذه المنازعات بين الهيئات الرياضية أو أي شخص طبيعي أو اعتباري له علاقة بموضوع النزاع .

صورة ضوئية من النظام الأساسي المشهر والمعتمد محليا ودوليا

أحمد السلامي

انتهت المهلة الممنوحة من قبل الاتحاد الدولي لكرة اليد إلى الهيئة العامة للشباب والرياضة والمتعلقة بتصحيح الأوضاع الخاطئة لاتحاد كرة اليد الرافض تسليم مقر الاتحاد إلى اللجنة المؤقتة التي شكلت بمعرفة الاتحاد الدولي للعبة كمخرج للأزمة التي تعاني منها لعبة كرة اليد في الكويت.

وتترقب الأوساط الرياضية قرارا أشد إيلاما يتمثل بوقف المشاركات الخارجية لأزرق اليد بكافة مراحله ومشاركة الأندية الخارجية، ما يدخل اللعبة في تعقيدات لا يعلم المتابع عواقبها.

ومن رؤيتنا الخاصة كمتابعين للأزمة «المفتعلة» التي يقف ورائها مجموعة من الرياضيين ليس لهم هم سوى الحفاظ على مناصبهم، فإن المخرج من الوضع الحالي وتجنب الإيقاف الدولي يتمثل في إتباع الأطر القانونية التي تم رسمها بمعرفة مجلس الإدارة السابق وفي مقدمتها إشهار النظام الأساسي المعتمد للعبة من الاتحاد الدولي نفسه ومن الهيئة العامة للشباب والرياضة بصفتها السلطة العليا للرياضة في البلاد.

لقد أشهر النظام الأساسي لاتحاد كرة اليد الكويتي الجديد في 21 سبتمبر 2014 بعد أن تم نشره في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» العدد رقم 1202، وذلك بعد أن حظي بموافقة رسمية من الاتحاد الدولي لكرة اليد بناء على الكتاب رقم (110) المؤرخ بتاريخ 28 ابريل 2014 والمذيل بتوقيع آمال خليفة مدير عام الاتحاد الدولي للعبة باعتماد النظام الأساسي لاتحاد كرة اليد الكويتي وصادق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة في اجتماعه السابع عشر والذي عقد في 3 سبتمبر 2014 وكان من المفترض أن يعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره إلا أن النظام الأساسي الجديد ظل منذ ذلك الوقت حبيس الأدراج، ولم تقم الهيئة العامة للشباب والرياضة بدورها في مطالبة مجلس إدارة اتحاد اليد برئاسة ناصر صالح بومرزوق وأمين السر العام بدر ذياب وبقية الأعضاء منذ ذلك الوقت بتفعيل النظام الأساسي الجديد والدعوة لعقد انتخابات تكميلية، كما كان متوقعا له.

إن المسؤولية من الناحية القانونية تقع على عاتق الهيئة العامة للشباب والرياضة حيث أنها مطالبة بتفعيل القوانين وإجبار الهيئات الرياضية على تطبيقها واحترامها وذلك لضمان عدم حدوث مشاكل كما هو حاصل حاليا في لعبة كرة اليد التي دخلت في النفق المظلم بسبب الصراعات المحتدمة ما بين أبناء اللعبة أنفسهم بعد أن اختلفت المصالح، وهو مؤشر خطير، كما أن الحلول الترقيعية التي أقدمت عليها الهيئة العامة للشباب والرياضة بوقف الدعم المالي لا يعد حلا جذريا للمشكلة ولن يكون حلا نافعا، بل ستكون عواقبه وخيمة على مستقبل اللعبة بسبب عرقلة المشاركات الخارجية وتعطيل المسابقات المحلية، وهو ما يعد انتهاكا صارخا لحرمة اللعبة التي تواصل انهيارها بفعل فاعل.

إن من السهل الخروج من هذه المعضلة، حيث يكمن الحل المناسب في تفعيل دور الهيئة العامة للشباب والرياضة ومطالبة أعضاء الجمعية العمومية لاتحاد كرة اليد بالقيام بواجباتهم المناطة بهم تجاه الاتحاد مع مطالبة اللجنة المؤقتة الحالية برئاسة بدر ذياب باعتبارها الجهة الرسمية المخولة من الاتحاد الدولي لكرة اليد إلى إخراج النظام الأساسي من الدرج والدعوى لعقد انتخابات تكميلية وفق النظام المعتمد سابقا، لضمان عدم توقيف النشاط الرياضي خارجيا كما تشير كافة المؤشرات الحالية بسبب تعنت اتحاد «ناصر صالح بومرزوق» الذي رفض تسليم الاتحاد إلى اللجنة المؤقتة بإدارة «بدر الذياب» بعد أن حصل على دعم حكومي متمثل في الهيئة العامة للشباب والرياضة وهو ما يعني أن رفع تقرير مفصل في الأحداث التي حصلت خلال فترة حل الاتحاد والدور الحكومي في دعم وتقوية الاتحاد الذي فقد شرعيته، مما سيدفع الاتحاد الدولي لكرة اليد إلى اتخاذ قرار مصيري يحسم المشكلة ويقضي بتعليق مشاركات المنتخبات الوطنية في مختلف مراحلها السنية ومنعها من المشاركة في أي بطولة خارجية، والحال ذاته مع الفرق المحلية التي تنتظرها مشاركات خارجية وفي مقدمتها فريق نادي الكويت الذي كان من المفترض أن يحظى بشرف تنظيم بطولة الأندية الآسيوية والتي سحبت منه في ليلة ظلماء وسط صمت مدقع من المسؤولين، وأتيح له فقط المشاركة في البطولة.

ولعل الكثيرون يتساءلون عن الأسباب والدوافع إلى تعليق العمل في النظام الأساسي الجديد الذي أشهر رسميا في 21 سبتمبر 2014 رغم اعتماده من قبل الاتحاد الدولي للعبة ومن الجمعية العمومية والحكومة متمثلة في الهيئة العامة للشباب والرياضة، هو أن هناك تضاربا في المصالح، حيث ستفقد بعض المناصب التنفيذية أجزاء متعددة من صلاحياتها التي ستنتقل إلى نواب الرئيس الأربعة الذين تم اعتمادهم وفق النظام الأساسي الجديد، وهو ما يعني تقليص صلاحيات الرئيس وأمين السر وتوزيع الأدوار بالتساوي على نواب الرئيس الذين سيتولون مهام حقيقية بدلا من بقائهم في مناصب شرفية لا قيمة لها على أرض الواقع، حيث يختزل دور نائب الرئيس في معظم المؤسسات على اعتبار أنه منصب شرفي، وهو الأمر الذي لم يعد يعجب بعض أصحاب المصالح الذين يريدون إيهام الشارع الرياضي أن المشكلة تكمن في تعارض القوانين المحلية مع القوانين الدولية والميثاق الأولمبي، وهو ما يعتبر تحايلا وتزييفا للواقع.